● أخبار قصيرة

الإمارات ستقوم باستثمارات في منطقة سرخس الاقتصادية

قال رئيس مجلس إدارة منطقة سرخس الاقتصادية الخاصة: إن شركة إماراتية انضمت أيضا إلى مجموعة المستثمرين الأجانب في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للنقل في هذه المنطقة.

وأضاف محمد رضا برهمند في مقابلة مع مراسل وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا): أن شركات من روسيا والصين وكازاخستان وتركيا كانت قد بدأت سابقا الاستثمار في مشاريع نقل ومعالجة الكبريت في منطقة سرخس الاقتصادية الخاصة.

وصرح: وفي هذا الصدد، استثمرت الشركة الإماراتية العاملة في مجال نقل البضائع العابرة من منطقة "جبل علي" بدولة الإمارات ١٢ مليون دولار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بسرخس. وقال برهمند: إن الشركة الإماراتية، ساهمت وفي شكل تأسيس مشروع مشترك مع منطقة سرخس الاقتصادية الخاصة، بنسبة ٦٠ بالمائة في هذا المجمع المشترك، ومن المقرر ان تعمل في مجال تجهيز وتشغيل مرافق التحميل والتفريغ في مجال إعادة شحن البضائع من السكك الحديدية إلى أسطول الطرق وبالعكس. وصرح رئيس مجلس إدارة منطقة سرخس الاقتصادية الخاصة بان جزء من المعدات والرافعات الخاصة بعمليات النقل بالسكك الحديدية قد وصلت في الوقت الحاضر إلى ميناء بندرعباس من ميناء جبل علي بالإمارات ويتم تحميلها باتجاه سرخس.

في السابق ، قامت شركة صينية نشطة في مجال النقل ، باستثمار ٤٠٠ مليون يوان مع الجانب الإيراني، لتأسيس شركة في المنطقة الخاصة. ومن ثم دخل الروس هذا المجال في ثلاث مجالات هي ترانزيت الكبريت، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، كما اتخذت كازاخستان خطوات لنقل مليون طن من الفحم إلى بندر عباس عبر خط سكة حديد سرخس. بالإضافة إلى الشركات الإيرانية العامة والخاصة، تقوم شركة تركية أيضا ببناء مصنع لتكنولوجيا الكبريت في منطقة سرخس الاقتصادية الخاصة، وان المخطط له تحويل منطقة سرخس الى مركز الكبريت في آسيا من خلال استكمال المشاريع الكيميائية والكبريتية المذكورة في منطقة سرخس الخاصة ومن خلال البنية التحتية المناسبة للنقل .

انتاج ١٢٠ مليون طن من المنتجات الزراعية بالبلاد

قال مساعد شؤون التخطيط والاقتصاد بوزارة الجهاد الزراعي انه اليوم ، وبسبب شحة الأمطار والكوارث الطبيعية وغيرها ، يتم إنتاج ١٢٠ مليون طن من المنتجات الزراعية في البلاد ، ونظرا الى كثرة السكان في البلاد ، يمكن زيادة حجم الانتاج. وقال شاهبور علائي مقدم امام الملتقى الوطني الثالث لدور المنتجات الإستراتيجية في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في جامعة ورامين الزراعية اليوم : ان منطقة ورامين هي محطة البحوث الطبيعية في البلاد ومنتجاته الزراعية فريدة من نوعها بسبب تنوعها ويمكن أن تكون نموذجًا لأجزاء أخرى من البلاد.

ومجلس الشورى يلزم الحكومة بزيادة إنتاج النفط والغاز

وزير النفط : ايران تحقق اعلى مستوى من صادرات السوائل الغازية

أعلن وزير النفط ان البلاد حققت أعلى مستوى لتصدير السوائل الغازية خلال السنة الايرانية الحالية التي تنتهي بعد اسبوعين ، وذلك منذ عام ٢٠١٩.

وخلال افتتاح المرحلة ١٤ من تطوير حقل بارس الجنوبي وعد الوزير جواد اوجي بأن قطاع النفط والطاقة سيحقق الجزء الاكبر من احتياجات البلاد للعملة الصعبة مؤكدا ان ايرادات هذه العملة ستتزايد يوما بعد يوم.

واوضح اوجي ان المرحلة ١٤ من حقل بارس الجنوبي تمثلت بافتتاح آخر مصفى بري ، فيما سيتم افتتاح المرحلة ١١ بعد شهر أو شهرين وهي آخر منشأة بحرية في الحقل، مضيفا ان هذه المنشأة ستنتج ٢٤٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا على مدى ١٠٠ عام .

وفي جزء آخر من خطابه ، قال وزير النفط: تم استثمار ١٥٠ مليار دولار في حقل بارس الجنوبي، ودرّت حتى الآن أكثر من ٤٠٠ مليار تومان من الدخل للبلاد.

وأضاف أوجي: حاليا ، يتم إنتاج ٧٠٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا في هذا المجمع ، واستخراج إيران من حقل الغاز المشترك أكثر من قطر، مشيرا الى استخراج ما يقرب من ٨٠٠ ألف برميل من مكثفات الغاز من هذا الحقل يوميا.

إفتتاح"حساب استثمار النفط والغاز للبلد" لدى خزانة الدولة

في سياق آخر ووفقًا للبند الإضافي لمجلس الشورى الإسلامي لمشروع قانون الموازنة للعام الايراني القادم ١٤٠٢ هجري شمسي (يبدا في ٢١ اذار/مارس)، اصبحت الحكومة ملزمة بتخصيص ٦٠٪ على الأقل من الموارد المحلية والعوائد المستحصلة من تصدير منتوجات النفط والغاز للخارج لزيادة إنتاج النفط والغاز.

وفي الجلسة المفتوحة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي وأثناء النظر في جزء المصروفات من مشروع قانون الموازنة للعام القادم للبلاد، وافق النواب على إضافة بند إلى الملاحظة (١) من المادة الواحدة لمشروع قانون الموازنة والمقترح من قبل لجنة الطاقة البرلمانية ، وقد جاء ذلك على النحو التالي:

الجزء (١)؛ من أجل زيادة قدرة إنتاج النفط والغاز المستدامة في البلاد وزيادة كفاءة الطاقة ، تلتزم الحكومة من خلال وزارة النفط وباستخدام الموارد الداخلية والعملة الأجنبية المستحصلة للشركة ذات الصلة التابعة لوزارة النفط من المبيعات المحلية وتصدير المنتجات الثانوية للغاز، بما في ذلك الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان والكبريت، إفتتاح "حساب استثمار النفط والغاز للبلد" لدى خزانة الدولة بأكملها وايداع ما لا يقل عن ٦٠ ٪ من هذه الموارد في العام القادم حتى سقف ٩٥٠ ألف مليار ريال بما يتناسب مع تحصيل الدخل على شكل وديعة في هذا الحساب شهريًا.

الجزء (٢)؛ وزارة النفط مكلفة بتمويل موارد هذا الحساب بما يتوافق مع المادة ٤٤ من الدستور وباستخدام آلية التسهيلات الموحدة والمشتركة مع البنوك والاستثمار المباشر، فقط لتمويل المشاريع التالية بـ مشاركة المستثمرين الأجانب والتخصيص مع القطاع الخاص المحلي.

١- استكشاف أو تطوير حقول نفط وغاز جديدة أو صيانة وزيادة إنتاج الحقول الموجودة في البلاد مع إعطاء الأولوية للحقول المشتركة مع الجيران ، لا سيما زيادة ضغط حقل الغاز المشترك "بارس الجنوبي".

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية وفصل المنتجات الثانوية والغاز المذكورة في الجزء (١) من أجل زيادة الموارد الداخلية للشركات التابعة التابعة لوزارة النفط.

٣- جمع وإعادة تدوير واستخراج ومعالجة غازات الشعلة ذات الأولوية في جنوب فارس ومسجد سليمان.

٤- مشاركة الدولة في الخطط الإقليمية والدولية لإنتاج حاملات الطاقة ونقلها من أجل زيادة حصة إيران في أسواق الطاقة ، وخاصة تجارة الغاز ، وزيادة دخل البلاد من النقد الأجنبي.

٥- بناء وتجديد وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية اللازمة لإنتاج وتخزين ونقل وتصدير النفط والغاز، وكذلك استكمال سلسلة القيمة للصناعات التحويلية.

٦- المشاركة في تنفيذ خطط إدارة استهلاك الطاقة بالدولة ، وخاصة الحد من اختلال توازن الغاز الطبيعي للدولة (حساب تحسين استهلاك الطاقة) الوارد في بند هذه المذكرة.

الجزء (٣)؛ يحظر استخدام هذه الموارد لأي استهلاك باستثناء الحالات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك اعتمادات التكلفة ، وكذلك الاستحواذ على الأصول المالية خارج حقول النفط والغاز. ١٠٪ من عائدات الاستثمارات ، بعد سداد مطالب شركاء المشروع المحتملين ، ستُستخدم لزيادة موارد الحساب المذكور أعلاه ، وسيُستخدم الباقي لسداد ديون وزارة النفط (الحكومية) لصندوق التنمية والبنك المركزي.

الجزء (٤)؛ من أجل تنسيق ومراقبة التنفيذ السليم لهذا القسم من القانون ، قامت مجموعة عمل برئاسة وزير النفط وبحضور رئيس هيئة التخطيط والميزانية بالدولة وبحضور جهة رقابية عضو لجنة الطاقة في مجلس الشورى الإسلامي يتم تشكيلها حتى بداية ايار / مايو على أبعد تقدير ويكون وزير النفط مسؤولاً عن متابعة موافقات مجموعة العمل هذه والتنفيذ السليم لها وعدم الخروج عن الأهداف المذكورة أعلاه ، ويلتزم بتقديم تقرير أداء إلى لجنة الطاقة في مجلس الشورى الإسلامي كل ٣ شهور.

في العام ٢٠٢٢

حجم التبادل التجاري بين إيران وروسيا بلغ ٤٫٩ مليار دولار

اعلن سيرغي كاتيرين رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسية إن حجم التبادل التجاري بين روسيا والجمهورية الاسلامية الايرانية شهد نموا بنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ٤٫٩ مليار دولار في العام ٢٠٢٢ .وذكرت وكالة "تاس" ، ان كاتيرين قال في تصريح له: إن حجم التبادل التجاري بين روسيا والجمهورية الاسلامية الايرانية شهد نموا بنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ٤٫٩ مليار دولار في العام ٢٠٢٢ ،لكننا نتوقع أن يرتفع الى ٤٠ مليار دولار في السنوات المقبلة.

واضاف: الشركات الروسية مهتمة جدا بدخول إيران التي تعد جسرا للتجارة مع الشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا. النقطة الثانية هي أن إيران لديها تجربة فريدة من سنوات من النشاط وسط العقوبات الغربية.

وتابع رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسية: ان الظروف متوفرة في الوقت الحالي لتعزيز التعاون مع إيران في جميع المجالات تقريبًا، من الزراعة إلى التقنيات المتقدمة والطاقة والهندسة والمنسوجات والسياحة كما ان الاستثمار المتبادل والتعاون في المناطق الاقتصادية الخاصة يحظى بإمكانات عالية.

وافاد القسم الصحفي بوزارة التنمية الاقتصادية الروسية ، بعد عقد الاجتماع الخامس لندوة عبر الإنترنت لمجموعة العمل حول التعاون الإقليمي بين إيران وروسيا، أن البلدين مستعدان لإنشاء غرفة تجارة مشتركة.

وجاء في تقرير الوزارة عن هذا الاجتماع: إن ممثلي البلدين أعربوا عن رغبتهم في الإسراع بعملية تشكيل إطار قانوني للتعاون الأقاليمي ومواصلة مشروع فتح مراكز الأعمال التابعة للمحافظات الإيرانية في مختلف مناطق روسيا وبالعكس.

ووفقًا لتقرير وزارة التنمية الاقتصادية الروسية ، ناقش الطرفان أيضًا التفاعل بين المناطق الاقتصادية الخاصة للبلدين والتعاون التجاري وسبل زيادة السياحة.

كما أكد المشاركون في هذا الاجتماع على التعاون في مجال النقل والدعم فيما يتعلق بالاستخدام الفعال لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.

خلال لقاء محرابيان وعبدالغدير امام

ايران تعلن استعدادها لاستضافة اجتماع وزراء الطاقة لدى «مجموعة دي ٨»

اعلن وزير الطاقة "على اكبر محرابيان"، استعداد الجمهورية الاسلامية لاستضافة اجتماع وزراء الطاقة لدى الدول الاعضاء في "مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية" (دي ٨).

جاء ذلك خلال مباحثات وزير الطاقة الايراني، مع الامين العام لمجموعة "دي ٨"، ايسياكا عبد الغدير امام".

واشار "محرابيان"، في هذا اللقاء، انه "لو تحققت النتائج المرجوة عبر الاجتماع الوزاري، سيتم التحضير لعقد قمة رؤساء الدول الاعضاء في مجموعة الدول الثماني الاسلامية النامية" ايضا.

وفيما نوه بالانجازات التي حققتها مجموعة دي ٨ خلال السنوات الماضية، اكد وزير الطاقة انه مع استعرض اداء المجموعة خلال الفترة الاخيرة، سيتضح بان هناك حاجة الى مزيد من الجهود لتعزيز دور هذه المنظمة اليوم.

وصرح محرابيان، ان مجموعة دي ٨ تاسست بناء على اقتراح ايران وتركيا، في عهد الرئيس التركي الاسبق (نجم الدين أربكان)، الذي اجرى مشاورات مع سماحة قائد الثورة الاسلامية بهذا الشأن.

وتابع، ان الجمهورية الاسلامية الايرانية قدمت دعما خاصا بهدف تاسيس مجموعة الدول الثماني الاسلامية النامية.

وحول استئناف التعاون بين الدول الاعضاء في مجال الطاقة، اعتبر محرابيان ان ذلك سيتيح فرصا مناسبة، حيث ان عددا من اعضاء المجموعة تعد ضمن الدول الرئيسية المصدرة للنفط على مستوى العالم.

بدوره، دعا الامين العام لمجموعة الدول الثماني الاسلامية النامية، الاعضاء بالتركيز على اهدافها الاساسية، وبما يؤدي الى تعزيز دور هذه المنظمة الاقتصادية.

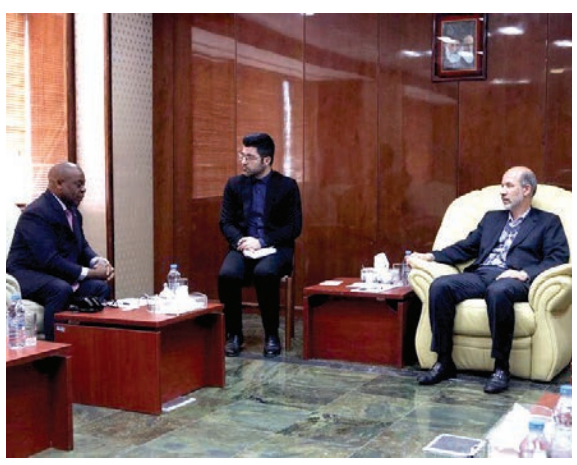

ولفت "عبدالغدير امام" خلال اللقاء مع وزير الطاقة الايراني، الى زيادة حجم التبادل التجاري بين دول مجموعة دي ٨، من ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧، الى ١٣٧ مليار دولار في الوقت الحاضر؛ مبينا في الوقت نفسه ان هذا الحجم لم يرق بعد الى مستوى طاقات الدول الاعضاء التي تبلغ نسمتها مليارا واحدا و ١٠٠ مليون شخص.

واضاف : نحن ماضون في جهودنا لاعتماد اليات لزيادة حجم التجارة في اطار "المجموعة"، الى اكثر من ٥٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٣٠.